

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الحج: ٧٠-٧١].

أما بعد: فإن أحسن الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي سيدنا محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

لما كانت النصوص والآراء في مختلف العلوم الإسلامية تحتاج عند

تحقيقها إلى توثيقها وتقويمها، وعزوها إلى مصادرها المعتمدة فإن الأحاديث النبوية أولى بمثل هذا التوثيق، فإنها تمثل المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم، فهي موضحة له مفصلة لأحكامه مفرعة على أصوله، بل هي التطبيق العملي للإسلام، والاشتغال بالسنة النبوية، ودراسة أسانيدها ومتونها وفقهها من أعظم ما يشتغل به المسلمون، وينصرف إليه الباحثون.

وعلم التخريج واحد من علوم السنة الذي يتعلق موضوعه بسند الحديث ومنتهاه، بل هو من أهم العلوم التي تخدم الكتاب والسنة، فعن طريقه نستطيع معرفة مواضع الأحاديث في كتب السنة ورواياتها وأسانيدها وما يتعلق بذلك.

فعلى السنة مدار أكثر الأحكام الفقهية؛ لأن أكثر الآيات القرآنية الكريمة مجملة، وبيانها في السنن، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وقد اتفق العلماء على أن من شروط المجتهد أن يكون عالماً بالأحاديث المتعلقة بالأحكام.

ومن أبرز مهام علم التخريج بيان طرقه، ومناهجه التي تمكن الطالب والباحث من وضع يده بسهولة ويسر ومن أقرب طريق — على الحديث أو الأثر في مصدره الأصلي ثم كيفية الوصول إلى أحكام تلك الأحاديث من حيث القبول والرد.

ومنذ زمن بعيد، وأصول علم تخريج الأحاديث يتناقلها الخلف عن
السلف شفاهاً دون تدوين حتى جاء العصر الذي نحن فيه، فأخذ دوره
ومكانته بين علوم السنة الأخرى، واستقل بالتأليف بعد أن كان الحديث
عنه يأتي تبعاً لمباحث علوم الحديث ومصطلحه.

التمهيد: علم تخريج الأحاديث أهميته وحاجة

المسلمين إليه

لم يكن الصحابة والتابعون ومن تبعهم من العلماء في القديم بحاجة إلى معرفة هذا العلم وهو علم تخريج الأحاديث؛ ذلك لأن حفظهم للأحاديث بأسانيدھا ومتونها وإطلاعهم الواسع على مصادر السنة المشرفة وقرهم وصلتهم بمصادر الحديث الأصلية لم تجعلهم في حاجة ماسة إلى مثل هذا العلم فكانوا عندما يحتاجون إلى الاستشهاد بحديث ما تسعفهم ذاكرتهم بلفظه وأسانيده أو على الأقل يتذكرون مكانه في كتب السنة ويعرفون مظانه في تلك الكتب على تنوعها واختلاف مناهجها، ومثلهم في ذلك مثل حفظة القرآن الكريم، فبينما نسأل واحداً منهم عن آية ما، أين مكانها في المصحف، وفي أية سورة؟ فيجيب دون تردد، بل وقد يحفظ رقم الآية من بين آيات السورة، أو على الأقل فإنه إن لم تسعفه الذاكرة فسوف يستخرجها من مكانها في سورتها دون عناء أو تعب بمجرد فتح المصحف الشريف وتقليب صفحاته.

وبمرور الزمن، بعد المسلمون أو بعضهم عن القرآن الكريم، فكان عسيراً عليه أن يعرف موضع آية ما في القرآن الكريم، فلجأ العلماء إلى وضع معاجم ألفاظ القرآن الكريم كسباً للوقت وتوفيراً للجهد، ووصولاً إلى البغية من أقرب طريق.

ولما ضعفت همم الناس وقلَّت عزائمهم شَمَّر العلماء عن سواعد الجِد فصنّفوا كتباً فهرسوا فيها الأحاديث النبوية على حروف المعجم، وسميت

هذه الكتب بالمعاجم والفهارس تماماً كما فعلوا في معاجم ألفاظ القرآن الكريم، إلى أن وصل الأمر في النهاية إلى وضع منهج مستقل لهذا العلم — علم تخريج الأحاديث — واستقلاله بالبحث كبقية علوم السنة، وهو بحق يعد أحدث علم فيها.

والحديث عن هذا العلم ينتظم في عدة نقاط:

معنى التخريج، أهميته وفائدته وحاجة المسلمين إليه، نشأته وأطواره، ما يصلح للتخريج من الكتب وما لا يصلح، وطريقة التخريج والمراحل التي يمر بها الباحث عند تخريج الحديث.

معنى التخريج:

التخريج والإخراج بمعنى واحد ويراد به في اللغة: الإبراز أو الإظهار^(١). ومنه قوله تعالى: ﴿كَزَرَجَ أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]، أي كمثل زرع أبرز وأظهر فراخه ويراد به معرفة موضع الخروج الذي هو نقيض الدخول^(٢) ومنه قول المحدثين: هذا حديث عرف مخرجه أي موضع خروجه، وهو رواية إسنادها الذين خرج الحديث عن طريقهم^(٣).

وفي اصطلاح المحدثين هو قريب من هذا المعنى:

١ — فهو بمعنى إبراز الحديث وإظهاره للناس، ومنه قول ابن الصلاح

(١) راجع "لسان العرب"، ٢ / ٢٤٩ "المعجم الوسيط"، ص ٢٢٤.

(٢) "لسان العرب"، ٢ / ٢٤٩.

(٣) "أصول التخريج"، د / محمود الطحان، ص ١٠.

وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان: إحداهما التصنيف على الأبواب وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها^(١). فالمراد بقوله "تخريجه": إخراجها وروايته للناس في كتابه.

٢ - ويطلق على معنى الدلالة على مصدر الأحاديث وعزوها، ومنه قول المناوي في شرحه لقول السيوطي في مقدمة الجامع الصغير: (وبالغت في تحرير التخريج) بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى تخريجها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفقّيش عن حاله وحال مخرجه ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله، وإن جلَّ كعظماء المفسرين^(٢).

ومن خلال المعنيين السابقين نستطيع أن نستخلص تعريف التخريج في اصطلاح المحدثين بأنه: الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية من كتب السنة وإبرازه للناس مع بيان مرتبة الحديث عند الحاجة^(٣).

والمراد بمرتبة الحديث درجته من الصحة والحسن أو الضعف أو الوضع وبيان هذه الدرجة وتلك المرتبة ليست على الإطلاق بل حين تدعو الضرورة. فإذا كان هناك ضرورة لذلك بأن خفي على الناس درجة الحديث وجب التنقيب والبحث لمعرفة درجة الحديث.

أما إذا لم تكن هناك ضرورة بأن وُجد الحديث في الصحيحين أو

(١) "علوم الحديث"، ص ٢٢٨.

(٢) "فيض القدير"، ١ / ٣٦.

(٣) "أصول التخريج"، ص ١٢.

أحدهما أو في أحد الكتب التي التزم أصحابها الصحة فإن وجود الحديث في هذه الكتب معلم بصحة الحديث فلا حاجة لتبيان مرتبته. وإلى ذلك أشار السيوطي في مقدمة جامع الكبير فقال: "ورمزت للبخاري (خ) ولمسلم (م) ولابن حبان (حب) وللحاكم في المستدرک (ك) وللضياء المقدسي في المختارة (ض) وجميع ما في هذه الخمسة صحيح فالعزو إليها معلم بالصحة سوى ما في المستدرک من المتعقب فأنبه عليه".

وكذا ما في موطأ مالك وصحيح ابن خزيمة وأبي عوانة وابن السكن والمنتقى لابن الجارود والمستخرجات. فالعزو إليها معلم بالصحة أيضاً^(١)، وكذلك لو كان الحديث موضوعاً فإنه لا تجوز روايته إلا مقروناً ببيان وضعه، أي: ذكر درجته وهي الوضع.

أهميته وفائدته وحاجة المسلمين إليه:

القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي، والسنة المطهرة هي المصدر الثاني، فهي موضحة للقرآن مبينة له مفصلة لأحكامه مفرعة عن أصوله، وهي التطبيق العملي للإسلام.

وعلم التخريج يستمد فضله وأهميته مما انتسب إليه وهو المصدر الثاني، وهو من أهم العلوم التي تخدم الكتاب والسنة معاً فعن طريقه نستطيع معرفة

(١) "جمع الجوامع"، ٢١/١ (المقدمة). هذا هو منهج السيوطي في كتابه المذكور، لكن الصواب أن العزو إلى غير الصحيحين والموطأ غير معلم بالصحة مطلقاً؛ لوجود أحاديث غير صحيحة في غيرهما من الكتب المذكورة. (اللجنة العلمية).

مواضع الأحاديث في كتب السنة ورواياتها وأسانيدها ومراتبها من الصحة أو غيرها، وذلك لأن على السنة مدار أكثر الأحكام الفقهية؛ لأن أكثر الآيات بمحملة وبيانها في السنن.

قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وقد اتفق العلماء على أن من شروط المجتهد أن يكون عالماً بالأحاديث المتعلقة بالأحكام، فعلم التخريج هو السبيل للوصول إلى تلك الأحاديث ومعرفة من ألزم اللوازم لكل مشتغل بعلوم الشريعة، ولا سيما المشتغلين بالحديث وعلومه، فلا يسوغ لطالب العلم أن يستشهد بحديث ولا يعرف درجته وموضع وجوده من كتب السنة.

وتشتد حاجة المسلمين إليه بعدما قصرت الهمم وضعفت العزائم وأصبح استخراج الحديث من مصادر السنة أمراً شاقاً لجهل الناس بمصنفات السنة وطرق تبويبها ومناهجها وكيفية ترتيبها، فإذا ما عرف أنه في مسند الإمام أحمد مثلاً فإنه لا يكاد يقلب بعض الصفحات حتى يمل ويكسل عن طلبه لأنه لا يعرف كيفية تصنيفه ولا الكتب التي تعين على فهمه وتيسيره وتقريبه، كل هذه النواحي يختص بها هذا الفن؛ لذا كانت الحاجة إليه ماسة في هذه الأزمنة أكثر من غيرها.

نشأة علم التخرّيج وأطواره:

عرفت أنه منذ زمن بعيد لم يكن المسلمون بحاجة ماسة إلى علم التخرّيج، وذلك لصلتهم الوثيقة بمصادر السنة الأصلية. ومرت عصور إلى أن ألف جماعة من العلماء كتباً وذكروا فيها نصوصاً من الأحاديث دون عزوها إلى مخرجها أو بيان درجتها، وذلك لم يكن جهلاً منهم بذلك، بل لعلمهم أن الناس في عصورهم يعرفون ذلك، أو أنهم قصدوا ذلك عمداً حتى يحشوا الناس على طلب الأحاديث من مصادرها الأصلية، فيعرفوا أسانيدها، واختلاف ألفاظها.

قال العراقي: «عادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم وعدم بيان من خرجه وبيان الصحيح من الضعيف إلا نادراً وإن كانوا من أئمة الحديث حتى جاء النووي فبيّن»^(١).
ومراد العراقي أن أول من عزا الأحاديث، وتكلم على مخرجها وبيان درجتها، هو النووي.

ولست مع العراقي في ذلك فإن هناك علماء سبقوا النووي في ذلك، أذكر منهم الخطيب البغدادي فقد عكف على تخرّيج أحاديث بعض الكتب، منها: تخرّيج الفوائد المنتخبة، والصحاح والغرائب لكل من: الشريف أبي القاسم الحسيني وأبي القاسم المهرواني.

(١) "فيض القدير"، ١ / ٢١.

ثم جاء الحازمي فخرج أحاديث المهذب في فقه الشافعية للشريرازي^(١) ثم
توالى بعد ذلك كتب التخريج لأحاديث وردت في مصنفات عدة، نذكر
منها على سبيل المثال:

أولاً: في التوحيد والعقائد:

١- كتاب فرائد العقائد في تخريج أحاديث شرح العقائد النسفية لملا علي
قاري.

٢- تخريج شرح العقائد النسفية للسيوطي.

٤- تخريج أحاديث شرح المواقف للسيوطي.

٥- تخريج أحاديث شرح العقيدة الطحاوية للألباني.

ثانياً: في التفسير وعلوم القرآن:

١- تخريج أحاديث تفسير الكشاف للحافظ جمال الدين الزيلعي (ت
سنة ٧٦٢ هـ).

٢- الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف للحافظ ابن حجر
العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) لخصه من تخريج الزيلعي وأضاف إليه ما
أغفله الزيلعي من الأحاديث والآثار المرفوعة.

٣- تخريج أحاديث تفسير البيضاوي للشيخ عبدالرؤوف المناوي.

٤- تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي للشيخ محمد همت زاده.

٥- تخريج أحاديث تفسير السمرقندي للشيخ زين الدين قاسم بن

(١) وذلك لأن الخطيب البغدادي توفي سنة ٤٦٣ هـ والحازمي توفي سنة ٥٨٤ هـ أما النووي فتوفي سنة ٦٧٦ هـ.

- قطلوبغا.
- ٦ - تخريج أحاديث تفسير ابن كثير وهو على حاشية التفسير، ط
الشعب، لكل من الأساتذة: عبدالعزيز غنيم، محمد أحمد عاشور،
محمد إبراهيم البنا.
- ٧ - تخريج أحاديث سورة الرعد من تفسير ابن كثير لمحمد عبده
عبدالرحمن.

- ٨ - تخريج أحاديث أحكام القرآن لابن العربي لمحمد مصطفى بلقات.
- ثالثاً: في الحديث:

- ١ - الحاوي في بيان آثار الطحاوي، وهو تخريج لأحاديث شرح معاني
الآثار للطحاوي والتخريج لابن حجر العسقلاني، عزا فيه كل حديث
من أحاديثه إلى الكتب الستة وغيرهم، وبين صحيحها وحسنها
وضعيفها، لكنه لم يكمله وأكملته تلميذه السخاوي.
- ٢ - نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار للنووي والتخريج لابن
حجر العسقلاني.
- ٣ - وله تخريج أيضاً لأحاديث الأربعين النووية.
- ٤ - هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة: مصابيح السنة
للبيهقي ومشكاة المصابيح للتبريزي، والهداية لابن حجر العسقلاني.
- ٥ - المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح لصدر الدين المناوي
(ت ٨٠٣هـ) وسماه البعض كشف المناهج والتناقيح.
- ٦ - تخريج تقريب الأسانيد للحافظ ولي الدين أبي زرعة العراقي.

- ٧ - تخريج أحاديث الشهاب للقضاعي لأبي العلاء العراقي.
٨ - تخريج أحاديث الشفا للقاضي عياض والتخريج للحافظ قاسم ابن قطلوبغا.

٩ - مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا للسيوطي.

١٠ - تخريج أحاديث المشكاة للألباني.

١١ - تخريج أحاديث الشهاب للشيخ أحمد الغماري.

رابعاً: في الأصول:

- ١ - تخريج أحاديث منهاج البيضاوي في الأصول للتاج السبكي.
٢ - تخريج أحاديث المختصر الكبير لابن الحاجب والتخريج لابن حجر العسقلاني.
٣ - تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه. اللمع للشيرازي والتخريج لعبدالله الصديق الغماري.
٤ - تحفة المحتاج إلى أحاديث المنهاج لابن الملقن وهو تخريج لأحاديث المنهاج أيضاً أضاف إليه صاحبه في آخره مختصراً: في ضبط ما يُشكل على الفقيه من الأسماء والألفاظ واللغات.
٥ - الابتهاج في تخريج أحاديث المنهاج للشيخ عبدالله الصديق الغماري.
٦ - المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي.
٧ - تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه للحافظ ابن كثير.

٨ - موافقة الخبر الخبر بتخريج أحاديث المنهاج والمختصر لابن حجر العسقلاني.

٩ - تخريج أحاديث مختصر المنهاج للحافظ العراقي.

١٠ - تخريج أحاديث أصول البزدوي للحافظ قاسم بن قطلوبغا وهو مطبوع على حاشية كتاب البزدوي.

١١ - تخريج أحاديث المستصفى من علم الأصول للغزالي، والتخريج لبشير صبحي بشير.

خامساً: في الفقه:

١ - نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي وهو في الفقه الحنفي، وهو تخريج نافع ومفيد جداً استفاد منه كل مَنْ شرح الهداية، وهو شاهد على تبحر مخرجه في فن الحديث وأسماء الرجال، وسعة نظره في فروع الحديث.

٢ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر العسقلاني.

٣ - العناية في تخريج أحاديث الهداية لمحيي الدين عبدالقادر القرشي الحنفي المصري (ت سنة ٧٧٥ هـ).

٤ - الكفاية في معرفة أحاديث الهداية لعلاء الدين بن عثمان المارديني.

٥ - تخريج أحاديث الاختيار لتعليل المختار للموصللي في الفقه الحنفي والتخريج لابن قطلوبغا.

٦ - الطرق والوسائل في تخريج أحاديث خلاصة الدلائل، أي خلاصة الدلائل وتنقيح المسائل في فروع الحنفية لحسام الدين الرازي والتخريج

لعبدالقادر بن محمد القرشي.

٧ - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن ويقع في سبعة مجلدات، وهو تخريج لأحاديث الشرح الكبير للرافعي على الوجيز في فقه الشافعية للغزالي ثم لخص ابن الملقن البدر في أربعة مجلدات، وسمّاه "خلاصة البدر" ثم انتقى الخلاصة في مجلد وسمّاه "منتقى خلاصة البدر المنير".

٨ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير لابن حجر العسقلاني.

٩ - نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير للسيوطي.

١٠ - تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار لابن الملقن.

١١ - تخريج أحاديث المذهب في الفقه الشافعي والمذهب لأبي إسحاق الشيرازي والتخريج لابن الملقن.

١٢ - منية الأملعي بما فات الزيلعي لابن قطلوبغا، ويعني به ما فات الزيلعي من الأحاديث ولم يخرجها في "نصب الراية".

١٣ - الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز للزركشي.

١٤ - إرشاد الفقيه إلى أدلة التنبيه، والتنبيه للشيرازي في فقه الشافعية، وتخرجه الإرشاد لابن كثير الدمشقي.

١٥ - تخريج أحاديث الأم للإمام الشافعي والتخريج للحافظ أبي بكر البيهقي.

- ١٦ - تخريج أحاديث الكفاية في فروع الشافعية للسهيلي والتخريج للسيوطي.
- ١٧ - تخريج أحاديث الكافي لابن قدامة المقدسي في فقه الحنابلة، والتخريج لخلف سويلم العنزي.
- ١٨ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل في فقه الحنابلة للشيخ إبراهيم بن محمد بن ضويان، والإرواء للألباني.
- ١٩ - تخريج الأحاديث الواردة في مدونة الإمام مالك بن أنس وتحقيقها للطاهر محمد الدرديري.
- ٢٠ - تخريج أحاديث البداية، أي بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد والتخريج للشيخ أحمد بن محمد الصديق الغماري.
- ٢١ - تمام المنة في تخريج أحاديث فقه السنة للألباني.
- ٢٢ - التحقيق في أحاديث التعليق في فقه الحنابلة لابن الجوزي.
- ٢٣ - تنقيح التحقيق لمحمد بن أحمد المقدسي المعروف بابن عبد الهادي.
- سادساً: في التصوف والأخلاق:
- ١ - تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للغزالي، وهو مستخرج من تخريج العراقي وابن السبكي والزيدي جمعه أبو عبدالله محمود بن محمد الحداد ويقع في سبعة مجلدات.
- ٢ - تحفة الأحياء بما فات من تخاريج الإحياء لابن قطلوبغا.
- ٣ - تخريج أحاديث عوارف المعارف للسهروردي، والتخريج لابن قطلوبغا أيضاً.

- ٤ - تخريج أحاديث النصيحة الكافية للشيخ زروق الفاسي والتخريج لابن قطلوبغا أيضاً.
- ٥ - تخريج الأحاديث الواقعة في التحفة الوردية لابن الوردي والتخريج لعبدالقادر البغدادي.
- ٦ - غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام للدكتور يوسف القرضاوي، والتخريج للألباني.
- ٧ - إخبار الأحياء بأخبار الإحياء. أي إحياء علوم الدين للغزالي، والتخريج للعراقي، وهو تخريجه الكبير يقع في أربعة مجلدات.
- ٨ - المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من أخبار للعراقي أيضاً، وهو التخريج الصغير.
- ٩ - الكشف المبين عن تخريج إحياء علوم الدين للعراقي أيضاً، وهو وسط بين الإخبار والمغني.
- ١٠ - إدراك الحقيقة في تخريج أحاديث الطريقة للبركوي والتخريج لعلي بن حسن المصري.

سابعاً: في اللغة والنحو:

- ١ - فلق الإصباح في تخريج أحاديث الصحاح للجوهري، أي: الصحاح في اللغة، والتخريج للسيوطي خرَّج فيه الأحاديث الواقعة في كتاب

الصحيح^(١).

٢ - تخريج الأحاديث والآثار التي وردت في شرح الكافية في النحو

لعبدالقادر البغدادي.

ثامناً: كتب أخرى:

١ - تخريج الأحاديث الواردة في كتاب الأموال لأبي عبيد والتخريج

لعبدالصمد بكر عابد.

٢ - تخريج أحاديث "مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام" للقرضاوي،

والتخريج للألباني.

٣ - تخريج أحاديث فضائل الشام للزيلعي، والتخريج للألباني.

هذا وقد توالى كتب التخريج إلى يومنا هذا وبهذا العمل الجليل قدم علماء الحديث خدمة كبيرة لتلك الكتب التي خرجوا أحاديثها، وبالتالي سدوا ثغرة كبيرة في صرح المصنفات الحديثة، ولو لم يقوموا بهذا لما كان الانتفاع بتلك الكتب سهلاً ميسوراً، ولخلط أصحاب هذه الكتب الصحيح بغيره، فميزوا المقبول من المردود وأصبح كل كتاب بعد التخريج عليه كنزاً من كنوز السنة ومورداً عذباً من موارد المعرفة ينهل منه كل طالب علم ويجد فيه بغيته وينال منه مطلبه.

(١) راجع "الرسالة المستطرفة"، ص ١٣٩: ١٤٣، تخريج أحاديث اللمع مقدمة المحقق ص ١١-١٩،

تخريج أحاديث شرح العقائد مقدمة التحقيق ص ١٠-١٤.

الكتب المعتبرة في التخريج:

الكتب التي يعتمد عليها علماء الحديث، وتكون مرجعاً أصيلاً من مراجع التخريج يستند إليه في عزو الحديث إلى مصدره الأصلي، هي كتب لها أسانيد مستقلة لمؤلفيها المعتمدين عند علماء النقل وهي كثيرة ومتنوعة مثل:

الجوامع والسنن، المسانيد، المصنفات، المستخرجات، المستدرجات، كتب السنة والشرعة، كتب الطبقات، الأبواب، المعاجم، المشيخات، الأجزاء.

وتنضم إلى ذلك كتب أخرى في موضوعات مختلفة لكن - أيضاً - بأسانيد مستقلة لمؤلفيها مثل، المراسيل، الفوائد، الصحابة، المغازي، الشمائل، التفسير، المصاحف، القراءات مختلف الحديث، الناسخ والمنسوخ إلى غير ذلك.

ويمكن أن نحصر ما يعتبر في التخريج وما لا يعتبر فيما يأتي:

١ - يشترط في الكتب التي نعزو إليها أن يكون لها إسناد مستقل لمؤلفيها، إلا إذا فقد هذا الكتاب فإنه يجوز أن نعزو إلى كتاب أشار إليه اعتماداً عليه وثقة في مؤلفه لتعذر الوصول إلى الكتاب الأصلي.

٢ - لا يصح بأي حال من الأحوال التخريج من الدوريات (المجلات) أو اليوميات (الجرائد) أو الكتب التي لا يعتد بها علماء الحديث.

٣ - لا يصح عزو الحديث إلى من ليس من أهل الحديث وإن جَلَّ
كعظماء المفسرين والفقهاء والمتصوفة^(١).
قال المناوي: «فلا أعزو إلى من ليس من أهله وإن جَلَّ كعظماء
المفسرين».

وقال ابن الكمال: «كتب التفسير مشحونة بالأحاديث الموضوعة».
كذلك وقع كثير من أكابر الفقهاء، والمتزهدين في رواية الأحاديث
الضعيفة والموضوعة، ومن تتبع الكتب السالفة الذكر يجد كثيراً من ذلك.
وإحقاقاً للحق وذوداً عن هؤلاء العلماء الأجلاء فإننا نقرر أن مثل هذه
الأخطاء الحديثية التي وقعت منهم عن غير قصد؛ لأنهم غير متخصصين في
علوم الحديث وأنها لا تقدر في جلالتهم ولا في سلامة مقاصدهم ولا
تطعن في مؤلفاتهم لأنهم مجتهدون، وليس من شرط المجتهد الإحاطة بكل
حديث في الدنيا^(٢).

قال الراغب وغيره: ليس يجب أن نحكم بفساد كتاب لخطأ وقع فيه
صاحبه كصنيع العامة إذا وجدوا من أخطاء في مسألة حكموا على صنيعته
بالفساد ودأبهم أن يعتبروا الصناعة بالصانع خلاف ما قال علي كرم الله
وجهه: (الحق لا يعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله)^(٣).

(١) أي: من الذين يوردون الأحاديث في مصنفاتهم دون ذكر أسانيدها أو بيان حالها.

(٢) "فيض القدير" ٢٠/١، ٢١.

(٣) المصدر السابق، وراجع "كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنعام" ص ١٠.

ز - قد يستلزم الحكم على الحديث التعليق عليه وشرح ما يلزم ذلك
كدفع إيهام التعارض وما أشبهه.

الفصل الأول : طرق تخريج الحديث

أو المراحل التي يمر بها الباحث عند إرادة تخريجه للحديث:
إذا أراد الباحث أن يستخرج حديثاً ما من كتب السنة فحاله مع
الحديث لا تخلو من ثلاث:

الأولى: أن يكون قد وعى وحفظ متن الحديث أو على الأقل أوله.
الثانية: أن يكون قد عرف اسم الراوي الأعلى للحديث كالصحابي أو
من دونه.

الثالثة: ألا يكون قد حفظ متن الحديث، ولا عرف اسم راويه، بل
يعرف موضوع الحديث وفحواه، وما اشتمل عليه من مباحث وأحكام.
ولكل واحدة من هذه الثلاث كتبها التي تعين الباحث على الوصول
إلى الحديث في سهولة ويسر ودون عناء أو تعب.

وقبل أن ندخل في تفصيل تلك المراحل ومعرفة ما يستعان به من
الكتب في كل حالة من الحالات السابقة نقرر أن هناك طريقة أسماها
العلماء " الاستقراء والتتبع " ويعنون بها التفتيش الدقيق المتأني عن الحديث
النبوي الذي يراد تخريجه وتتبعه في بطون المصادر الحديثية وقراءتها سرداً.
وهذه لا تعد فناً من فنون التخريج المعتبرة، فهي وإن كانت أدق الطرق
في الوصول إلى الحديث إلا أنها تحتاج إلى جهد كبير، وصبر طويل على
البحث، والتفتيش في استقراء كتب السنة كتاباً كتاباً وسردها صفحة
صفحة.

وإليك الحديث عن الحالات الثلاث:

الحالة الأولى

وهي كون الباحث قد وعى وحفظ متن الحديث أو طرفه الأول. والذي يعين عليها من الكتب هي كتب المعاجم، جمع فيها مصنفوها الأحاديث، ورتبوا أوائلها على حروف المعجم، تيسيراً على الباحث واختصاراً للوقت وتوفيراً للجهد، ومن هذه الكتب:

١. الجامع الكبير المسمى بجمع الجوامع "قسم الأقوال منه" للحافظ جلال الدين السيوطي، فإنه جمع فيه كل ما تيسر له من الأحاديث النبوية، وقسمه إلى قسمين: الأول خاص بالأقوال، ورتبه على حروف المعجم، والثاني خاص بالأفعال ورتبه على المسانيد.

٢. الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للسيوطي أيضاً، وبه ما يزيد على عشرة آلاف حديث، ورتبه على حروف المعجم.

٣. زيادات الجامع الصغير: وقد مزجها الشيخ يوسف النبهاني مع الجامع الصغير في كتاب واحد وسماه "الفتح الكبير في ضمّ الزيادة إلى الجامع الصغير".

٤. الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين لأبي الفضل عبدالله بن محمد الصديق الحسني الغماري. وقد اشتمل على ستة وعشرين وستمائة وأربعة آلاف حديث ضبطها بالشكل الكامل ورتّبها على حروف المعجم.

٥. الدرر في حديث سيد البشر لزين الدين عبدالغني بن محمد بن عمر الأزهري الشافعي.

٦. راموز الأحاديث لأحمد ضياء الدين الحنفي.
٧. كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق للشيخ محمد عبدالرؤوف المناوي فيه عشرة آلاف حديث، رتبته على حروف المعجم من غير ذكر الصحابي المروي عنه، إلا أنه مشحونٌ بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وفي بعض رموزه تحريف يغلب على الظن أنه من النساخ.
٨. الجامع الأزهر في أحاديث النبي الأنور للشيخ عبدالرؤوف المناوي صاحب كتاب «فيض القدير شرح الجامع الصغير». جمع فيه ثلاثين ألف حديث في ثلاثة مجلدات كبار رتبها على حروف المعجم، ومعظمها من خارج الكتب الستة عقب كل حديث منها بيان رتبته من الصحة والحسن والضعف تصريحاً لا رمزاً، وذكر أن من البواعث على تأليفه أن السيوطي ادّعى أنه جمع في الجامع الكبير الأحاديث النبوية، مع أنه فاته الثلث فأكثر.
٩. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي.
١٠. تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على الألسنة من الحديث لابن الديع الشيباني.
١١. كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس للعجلوني.
١٢. الدرة اللامعة في بيان كثير من الأحاديث الشائعة، وعليها مختصر كبير وصغير للشيخ محمد عبدالباقي الزرقاني.

١٣. الوسائل السنية من المقاصد السخاوية والجامع والزوائد الأسبوطية
لأبي الحسن علي بن محمد بن خلف المنوفي تلميذ السيوطي.
١٤. الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي.
١٥. التذكرة في الأحاديث المشتهرة لبدر الدين الزركشي.
١٦. تسهيل السبيل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين
الناس للشيخ عز الدين محمد بن أحمد الخليلي.
١٧. الغماز على اللماز في الحديث لجلال الدين السمهودي.
١٨. الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية للمناوي.
١٩. البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير لعبد الوهاب الشعراني،
وفيه نحو من ألفين وثلاثمائة حديث مرتبة على حروف المعجم
انتخبها من الجوامع الثلاثة للسيوطي مع المقاصد، وهي أحاديث
غريبة كما يفهم من عنوان الكتاب.
٢٠. أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المطالب للحوت البيروتي.
٢١. الأحاديث المتواترة التي منها الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة
للسيوطي.
٢٢. الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة له أيضاً وهو مختصر من الكتاب
السابق.

٢٣. اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة لابن طولون.
٢٤. لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة للزبيدي، وهو تلخيص للآلئ.
٢٥. نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني جمع فيه ثلاثمائة حديث وعشرة مما تواتر لفظاً أو معنى.
٢٦. المعجم الوسيط من أحاديث الرسول العزيز لعبدالله ميرغني.
٢٧. صحيح الجامع الصغير وزيادته، وضعه محمد ناصر الدين الألباني، جمع فيه الأحاديث الصحيحة من الجامع الصغير وزيادته للسيوطي، والتي دمجها النبهاني في الفتح الكبير، رتبها الألباني على المعجم كالأصل، وقد بلغت أحاديثه ثمانية آلاف وثمانية وخمسين حديثاً.
٢٨. ضعيف الجامع الصغير وزيادته للألباني أيضاً. جمع فيه الأحاديث الضعيفة من الجامع الصغير وزيادته ورتبها على حروف المعجم، وبلغ عددها ستة آلاف وأربعمائة وتسعة وستين حديثاً.
٢٩. المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير للغماري. جمع فيه عدة أحاديث وحكم عليها بالوضع استخرجها من الجامع الصغير ورتبها كالأصل.
٣٠. البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف لابن حمزة الحسين الدمشقي وهو مرتب على حروف المعجم ذكر فيه سبب كل حديث ومن خرجه.
٣١. إتيان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الألسن لنجم الدين محمد

الغزي، وهو في الأحاديث المشتهرة جمع فيه بين كتب الزركشي والسيوطي والسخاوي وزاد عليها زيادات حسنة.
٣٢. اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة مما ألقه الطبع، وليس له أصل في الشرع، لابن حجر العسقلاني.
٣٣. زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم لمحمد حبيب الله الجكني الشنقيطي جمع فيه ألف حديث ومائتين، من أعلى الصحيح، مما اتفق على تخريجها البخاري ومسلم في صحيحيهما، ورتبه على حروف المعجم، وختمه بخاتمة اشتملت على ثلاثة أنواع.
النوع الأول: فيما صدر بلفظ "كان" من شمائله الشريفة وأفعاله المعصومة المنيفة.

النوع الثاني: فيما جاء مصدراً بلفظ "لا" من الأحايث العلية.
النوع الثالث: فيما صدر بـ "نهي" من الأحاديث.
٣٤. جامع الأحاديث لمؤلفه أحمد عبد الجواد المديني جمع فيه أحاديث الجوامع الثلاثة للسيوطي مع الجامع الأزهر للمناوي وقد طبع في تسعة مجلدات واهتم بنشره حسن عباس زكي. ولقد قام مؤلفه بحذف ما يتعلق بالكلام على أحكام الأحاديث الذي صنعه المناوي، وعقد فصلاً بآخر كل حرف ضمنه الضعيف والموضوع والواهي.
٣٥. موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف لأبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول.

٣٦. الجامع المفهرس لأطراف الأحاديث والآثار التي خرّجها الألباني في كتبه. فهذه قائمة بأسماء الكتب التي يمكن أن يستعان بها في هذه الطريقة، والملاحظ من أسماء تلك الكتب أنها متنوعة، فمنها ما كان يهتم بجميع

الأحاديث عامة، ومنها ما اختص بالأحاديث المشتهرة أو المتواترة، ومنها ما كان خاصاً بالأحاديث القدسية أو بأحاديث كتب معينة، ومنها ما هو مختص بالصحيح، ومنها ما جمع بينه وبين غيره من أنواع الحديث كالضعيف والموضوع.

وبالجملة فإن هذه الكتب وما شابهها من المؤلفات على حروف المعجم في هذا الفن وإن اتسمت بالسهولة واليسر في البحث عن الحديث لمن تيسر له نص الحديث أو طرفه الأول.

فإنها من جانب آخر لا يمكن الاستعانة بها في تخريج حديث غاب لفظه عن صاحبه.

كما أنها لا تعين الباحث في جمع النصوص التي تدور حول موضوع معين. فمن أراد ذلك عليه أن يتصفح جميع الكتاب، وفي ذلك من الجهد والمشقة ما لا يخفى.

أضف إلى ذلك أن الأحاديث النبوية تدور بين القول والفعل والإقرار والوصف ولا يتسنى الترتيب على حروف المعجم إلا للأحاديث القولية فقط. أما غيرها مما قد يكون فعلاً أو إقراراً أو رداً أو جواباً لسؤال أو معارضة، فإن هذه الطريقة لا تستوعب تلك الأحاديث ومن أجل ذلك كان السيوطي محقاً حينما قسم جامعته الكبير إلى قسمين:

الأول: في الأقوال، وهو المرتب على حروف المعجم.

والثاني: في الأفعال وما في حكمها، فقد رتبته على المسانيد لتعذر ترتيب هذا النوع على حروف المعجم كما عرفت.

المفاتيح والفهارس

يمكن أن نلحق بهذه الحالة الكتب التي اهتمت بفهرسة أحاديث كتب معينة حسب أوائلها.

ونستطيع أن نقول بحق: إن هذا العصر قد شهد نهضة كبيرة في هذا النوع من التصنيف لم يعهد لها نظير، حتى حق لنا أن نصف هذا العصر بأنه عصر الفهرسة لكتب السنة فلا تكاد تجد كتاباً في السنة إلا وقد أشرف على خدمته ووضع له فهرساً عالم أو باحث يسر الانتفاع به والاستفادة منه ومن هذه الفهارس ما يلي:^(١)

١. مفتاح الصحيحين: اشترك في وضعه كل من محمد صادق إسماعيل ومحمد حسين العقبي، وذكريا علي يوسف وهو مرتب على حروف الهجاء، يشير إلى الأجزاء والصفحات لطبعة الشعب وطبعة استانبول.
٢. مفتاح الصحيحين لمحمد الشريف بن مصطفى التوقادي، وقد رتب أحاديث البخاري ومسلم على حروف المعجم ذاكراً الكتاب ورقم الباب، وقد أشار في مقدمته إلى الطبقات التي اعتمد عليها، فمن لم يكن لديه تلك الطبقات يمكنه الاستفادة بالإحالة على الكتاب.
٣. هداية الباري إلى ترتيب أحاديث صحيح البخاري للسيد عبدالرحيم عنبر الطهطاوي، وقد رتب فيه أحاديث تجريد صحيح البخاري للزيدي على حروف المعجم.
٤. دليل فهارس صحيح البخاري إعداد مصطفى بن علي البيومي.

(١) أورد الباحث ضمن هذه القائمة جملة كبيرة من فهارس الأحاديث الملحقه بأواخر الكتب المحققة، وقد رأينا حذف أكثرها وذلك تجنباً للإطالة. (اللجنة العلمية).

٥. كشف صحيح أبي عبدالله البخاري وضعه مصطفى كامل وصفي بالترتيب الهجائي للألفاظ والموضوعات وأسماء الأشخاص والأعلام.
٦. فهارس البخاري وضعه رضوان محمد رضوان البيلي.
٧. دليل القاري إلى مواضع الحديث في صحيح البخاري، وضعه عبدالله ابن محمد الغنيمان، فهرس فيه لأطراف الحديث هجائياً مع الإحالة للكتاب والباب وأرقام الأجزاء والصفحات لكتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.
٨. فهارس صحيح البخاري إعداد المكتب السلفي لتحقيق التراث بالقاهرة.
٩. فهارس اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان لمحمد فؤاد عبد الباقي إعداد وترتيب عبدالرحمن دمشقية.
١٠. فهارس أحاديث وآثار سنن أبي داود إعداد عبدالرحمن دمشقية.
١١. فهارس سنن أبي داود وضعها المكتب السلفي لتحقيق التراث بالقاهرة.
١٢. فهارس سنن الترمذي وضعها المكتب السلفي لتحقيق التراث بالقاهرة.
١٣. فهارس سنن النسائي الصغرى المعروفة بالمجتبى، وضعها المكتب السلفي لتحقيق التراث بالقاهرة.
١٤. معجم جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ لابن الأثير، أعده ورتبه يوسف الشيخ محمد البقاعي في مجلدين كبيرين.

١٥. فهرس أحاديث مسند أبي داود الطيالسي وضعه يوسف
عبدالرحمن المرعشلي، ووليد راشد الجبلاوي على حروف المعجم.
١٦. فهرس أحاديث مسند الإمام أحمد إعداد أبي هاجر محمد السعيد
ابن بسيوني زغلول.
١٧. مرشد المختار إلى ما في مسند الإمام أحمد بن حنبل من الأحاديث
والآثار، وضعه الأستاذ حمدي عبدالمجيد السلفي.
١٨. فهرس أحاديث معجم الطبراني الصغير، وضعه عبدالعزيز ابن محمد
السدحان في جزء مستقل على حروف المعجم.
١٩. الأطراف السننية لمجمع الزوائد والمطالب العالية إعداد عمر ابن غرامة
العمروي وهو مجلد كبير.
٢٠. فهارس كتاب مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي إعداد أبي هاجر
محمد السعيد بن بسيوني زغلول.
٢١. فهرس أحاديث مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي وضعه يوسف
المرعشلي وجماعة وهو مرتب على الأحاديث ومسانيد الصحابة.
٢٢. فهرس أحاديث سنن الدارقطني. وضعه يوسف عبدالرحمن المرعشلي.
٢٣. فهرس أحاديث السنن الكبرى للبيهقي إعداد الدكتور يوسف
عبدالرحمن المرعشلي.
٢٤. فهرس مستدرك الحاكم.
٢٥. فهرس أحاديث مسند الإمام الشافعي بترتيب المحدث البار محمد
عابد السندي، أعدّه الدكتور يوسف عبدالرحمن المرعشلي.

٢٦. فهرس أحاديث صحيح ابن خزيمة، من منشورات المكتب الإسلامي في بيروت.
٢٧. فهرس مصنف عبدالرزاق إعداد المكتب الإسلامي للطباعة والنشر بيروت.
٢٨. فهرس أحاديث سنن الدارمي تأليف عبدالرحمن دمشقية وميرفت فاخوري.
٢٩. فهرس أحاديث مصنف عبدالرزاق وابن أبي شيبه إعداد أبي عبدالله محمود الحداد.
٣٠. فهرس أحاديث كشف الأستار عن زوائد البزار، صنفه أبو يعلى القويسني.
٣١. فهرس أحاديث موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان إعداد يوسف عبدالرحمن المرعشلي.
٣٢. فهرس مسند أبي عوانة إعداد عبدالرحمن دمشقية.
٣٣. التيسير في ترتيب أحاديث الطبراني في المعجم الصغير إعداد مبارك ابن مصبح بن فرحان العازمي.
٣٤. فهرس معاني الآثار للطحاوي إعداد عبدالرحمن دمشقية وسليمان الحرش.
٣٥. فهرس جامع بيان العلم وفضله إعداد عبدالعزيز محمد السدحان.
٣٦. فهرس كتب غريب الحديث للخطابي، والحري، وابن قتيبة إعداد نبيل بن يعقوب بن سلطان البصارة.
٣٧. فهرس غريب الحديث للهروي، إعداد الدكتور محمود ميرة.

٣٨. المرشد إلى كنز العمال وهو فهرس أحاديث كنز العمال على حروف المعجم وضعه نديم مرعشلي وابنه أسامة.
٣٩. فهارس علل الحديث للرازي إعداد الدكتور يوسف المرعشلي.
٤٠. ترتيب أحاديث وآثار المسند للحميدي، جمع محمد اللحيان.
٤١. الدرر المجموعة بترتيب أحاديث اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية للسيوطي رتبة رياض عبدالله عبدالمهدي.
٤٢. قرة عين المسعد بترتيب أطراف الأدب المفرد إعداد طيبة بنت يحيى اليحيى.
٤٣. ترتيب أحاديث معرفة علوم الحديث للحاكم، لجمعة محمد اللحيان.
٤٤. التذكرة المشفوعة في ترتيب أحاديث تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعية لابن عراق، رتبة صالح يوسف معتوق.
٤٥. فهرس أحاديث تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقي إعداد الدكتور يوسف عبدالرحمن المرعشلي، ومحمد بن سليم إبراهيم سمارة، وجمال حمدي الذهبي.
٤٦. مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب إعداد الشيخ أحمد الصديق الغماري.
٤٧. فهارس تاريخ بغداد للخطيب البغدادي إعداد أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.
٤٨. فهارس التاريخ الكبير للبخاري إعداد ونشر دار الكتب العلمية،

بيروت.

٤٩. فهرس ذيول تاريخ بغداد لابن النجار، والدمياطي، والديشي، إعداد السعيد بن بسيوني زغلول.
٥٠. فهرس الأحاديث والآثار لكتاب الكنى والأسماء للدولابي، إعداد وترتيب عدنان علي شلاق.
٥١. فهرس فتح الرحمن لأحاديث الميزان، رتبه برق التوحيدى.
٥٢. فتح الخير لأحاديث التاريخ الكبير، رتبه برق التوحيدى. وقد جمعهما في كتاب واحد سماه المفتاح الكبير لأحاديث الميزان والتاريخ الكبير.
٥٣. أنوار البيان في ترتيب أحاديث أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني أعده نبيل بن منصور بن يعقوب بن سلطان البيصارة.
٥٤. مفاتيح الذهبان لترتيب أحاديث تاريخ أصبهان استخرجه المحدث السيد عبدالعزيز محمد بن الصديق الغماري.
٥٥. الجمع والترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب، وضعه الشيخ عبدالفتاح أبو غدة.
٥٦. فهرس أحاديث الكامل في التاريخ لابن الجزري، وضعه سيف الدين الكاتب في جزء مستقل ضمن مجموعة فهرس ورتبه على حروف المعجم.
٥٧. فهرس أحاديث البداية والنهاية لابن كثير، وضعه أبو هاجر محمد السعيد بن البسيوني آل زغلول في جزء مستقل — ضمن مجموعة فهرس — ورتبه على حروف المعجم.

٥٨. فهرس كتابي البداية والنهاية، ونهاية البداية لابن كثير، وضعه محمد الأشقر.
٥٩. نيل الغاية في ترتيب أحاديث وآثار نصب الراية جمع وترتيب أبي عبدالله طالب بن محمود.
٦٠. ترتيب أحاديث وآثار التلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني، إعداد عبدالرحمن دمشقية.
٦١. الدليل في ترتيب أحاديث وآثار إرواء الغليل، إعداد أبي عبدالله طالب بن محمود.
٦٢. فهرس إرواء الغليل للألباني، إعداد قسم التصحيح في المكتب الإسلامي وإشراف زهير الشاويش.
٦٣. فهرس أحاديث السرخسي الحنفي، وضعه خليل الميس في جزء مستقل ملحق بالكتاب ورتب فيه أحاديث كل جزء على حدة على حروف المعجم.
٦٤. فهرس أحاديث كتاب الزهد لابن المبارك، إعداد يوسف عبدالرحمن المرعشلي.
٦٥. البغية في ترتيب أحاديث الحلية، إعداد الشيخ عبدالعزيز صديق الغماري.
٦٦. فهرس حلية الأولياء، إعداد أبي هاجر السعيد بن بسيوني زغلول.
٦٧. فهرس تخريج إحياء علوم الدين، وضعه مستخرج الكتاب أبو عبدالله محمود الحداد.

٦٨. إسعاف الملحنين بترتيب أحاديث علوم الدين رتبة محمود سعيد.
٦٩. ترتيب أحاديث إحياء علوم الدين للغزالي، وضعه الشيخ عبدالفتاح أبو غدة.
٧٠. اللآلئ الأثرية في ترتيب أحاديث وآثار شرح العقيدة الطحاوية، جمعه أبو عبدالله طالب بن محمود.
٧١. فهارس أحاديث خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل للبخاري، طبع مؤسسة الرسالة في بيروت.
٧٢. فهرس أحاديث النبوة لأبي نعيم وضعه يوسف المرعشلي وموسى ترو ورتباه علي حروف المعجم ومسانيد الصحابة في جزء مستقل.
٧٣. فهرس أحاديث همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي وضعه محقق الكتاب عبدالعال سالم مكرم في جزء مستقل بآخر الكتاب خصصه للفهارس ورتبه على حروف المعجم.
٧٤. فهرس أحاديث كتاب سيبويه وضعه عبدالسلام محمد هارون محقق الكتاب ضمن مجموعة فهارس في جزء مستقل ورتبه على حروف المعجم.
٧٥. معجم الحديث في لسان العرب لابن منظور، وضعه خليل عمايرة وأحمد أبو الهيجا في جزء مستقل وضمن مجموعة كبيرة من الفهارس خاصة بالكتاب.
- كما تجدر الإشارة إلى أنه قلما نجد كتاباً من كتب التراث امتدت إليه يد عالم أو باحث لتحقيقه ونشره إلا وقد حظي بهذا النوع من الفهرسة

حتى حق لنا أن نقول إن هذا العصر عصر الفهرسة لكتب السنة أو كتب التراث عموماً.
ويؤخذ على هذا النوع من التصنيف أنه يهتم بترتيب الأحاديث القولية دون غيرها لصعوبة ترتيب الفعلية على حروف الهجاء.

الحالة الثانية

وهي تخريج الحديث عن طريق معرفة الراوي الأعلى للحديث والكتب التي يستعان بها كتب صنفت الأحاديث حسب رواتها. فتذكر تحت اسم كل راو - صحابي أو من دونه - الحديث أو طرفه الذي يدل على بقيته، ويسمى هذا النوع بكتب الأطراف.
قال الكتاني معرفاً بهذه الكتب:

كتب الأطراف وهي التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة^(١).

ومن أشهر هذه الكتب:

١. أطراف الصحيحين للحافظ أبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي (ت ٤٠١ هـ)

٢. أطراف الكتب الخمسة وهي البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي

(١) الرسالة المستطرفة ص ١٢٥، وشرح النخبة، ص ٧٨.

- والنسائي لأبي العباس أحمد بن ثابت الطبري.
٣. أطراف الكتب الستة وهي البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه لأبي الفضل محمد بن طاهر للمقدسي.
٤. الكشف في معرفة الأطراف للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الدمشقي (ت ٧٦٠ هـ).
٥. الإشراف على معرفة الأطراف لابن عساكر وبنفس الاسم كتاب آخر لسراج الدين أبي حفص عمر بن نور الدين الأنصاري المعروف بابن الملحق.
٦. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة لابن حجر العسقلاني والعشرة هي الموطأ ومسند الشافعي ومسند أحمد والدارمي وصحيح ابن خزيمة ومنتقى ابن الجارود وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم ومستخرج أبي عوانة وشرح معاني الآثار وسنن الدارقطني. وزاد العدد واحداً؛ لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعة، وقد قام بجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالتعاون مع مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمملكة العربية السعودية بطباعة الكتاب محققاً.
٧. أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي وهي أطراف لأحاديث مسند أحمد بن حنبل لابن حجر أيضاً.
٨. أطراف صحيح ابن حبان للعراقي.
٩. جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن لابن كثير وقد جمع فيه ابن كثير بين مسند الإمام أحمد والبزار وأبي يعلى وابن أبي شيبة مع

الكتب الستة سالكاً فيه طريقة المزي في تحفة الأشراف فجاء الكتاب بحق جامعاً لتلك الأصول زائداً على ما في تحفة الأشراف فأصبح موسوعة كبيرة تستحق العناية والاهتمام، فاعتنى به، وحققه وخرّج أحاديثه وعلق عليه الدكتور عبدالمعطي قلعجي فجاء في مقدمة وسبعة وثلاثين مجلداً.

١٠. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ جمال الدين المزي (ت ٧٤٢هـ).

١١. أطراف الكتب السبعة وهي: البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه والموطأ وهو المسمى بـ ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث للشيخ عبدالغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ).

١٢. الجمع بين الصحيحين للحافظ أبي بكر البرقاني (ت ٤٢٥هـ) وهو مرتب على مسانيد الصحابة.

١٣. المسند الجامع لأحاديث الكتب الستة ومؤلفات أصحابها الأخرى وموطأ مالك ومسانيد الحميدي وأحمد بن حنبل وعبد بن حميد وسنن الدارمي وصحيح ابن خزيمة، جمعه ورتبه وضبط نصوصه الدكتور بشار عواد معروف فجاء في عشرين مجلداً، أتبعها بمجلدين خصهما بالفهارس.

تعقيبات:

١. يشترط فيمن يستخدم هذه الطريقة أن يكون قد عرف اسم الصحابي

- إن كان الحديث مرفوعاً، والتابعي إن كان الحديث موقوفاً.
٢. يستعان في هذه الطريقة بكتب المسانيد^(١) التي رتبها مؤلفوها على مسانيد الصحابة وذكروا تحت كل صحابي الأحاديث التي رويت عنه بسند صاحب الكتاب إلا أن هذه الكتب ليست جامعة ولا تحيل إلا على أحاديث ذلك الصحابي عن طريق إسناد المؤلف فقط كمسند الإمام أحمد ومسند أبي داود الطيالسي وغيرهما.
٣. كما يمكن أن يستعان في هذه الطريقة بالكتب التي تسمى بمعاجم الشيوخ أو الصحابة إلا أن الاستفادة منها تتوقف على معرفة اسم الشيخ الذي يخرج الحديث عن طريقه^(٢).

فوائد كتب الأطراف:

١. جمع طرق الحديث الواحد في الموضوع الواحد فنعرف إن كان الحديث غريباً أو عزيزاً أو مشهوراً أو متواتراً.
٢. وعن طريق هذا الجمع نعرف اتصال السند من انقطاعه.
٣. ونعرف من يكفى في بعض طرق الحديث أو ييهم من طرق أخرى.

(١) المسند في اصطلاح المحدثين: هو الكتاب الذي جمع فيه أحاديث كل صحابي على حدة من غير نظر إلى وحدة الموضوع، فحديث صلاة بجانب حديث زكاة بجانب حديث بيوع وهكذا، فإذا فرغ من حديث هذا الصحابي أخذ في حديث غيره حتى يتم الكتاب، وقد اختلف أصحاب هذه الطريقة في ترتيب الصحابة، فمنهم من يرتب على حسب الفضل بأن يبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ثم بمن بعدهم، كما فعل الإمام أحمد، ومنهم من يرتب حسب القبائل وهكذا.

(٢) والمعجم في اصطلاح المحدثين: الكتاب الذي تذكر فيه الأحاديث مرتبة على الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك والغالب أن يكونوا مرتبين على حرف الهجاء مثل معجم الطبراني الكبير في أسماء الصحابة ومعجمه الأوسط في شيوخه.

٤. الدلالة على المواضع التي خرج فيها العلماء الحديث بمجموعة في مكان واحد مع معرفة الباب الذي أخرجه فيه.
٥. ضبط أسانيد الكتب المخرجة منها وحفظها من التحريف والتبديل مثال ذلك عند الترمذي عن زيد بن أسلم عن أبيه فلو رجعت إلى نسخ الترمذي المطبوعة وجدتها بهذا الإسناد وهو خطأ والصحيح أن الإسناد هكذا عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه، وقد عرف ذلك من كتب الأطراف لأن فيها حصر الأسانيد، فلو رجعت إلى التحفة لوجدت عبدالرحمن.